

أثر الأتمتة على المحامي في البيئة الرقمية

تركي فيصل المطيري، مشاري نياف المطيري*، حسان مرضي العنزي
ماجستير قانون، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، كليات بريدة، وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية
*em8051907@gmail.com

ملخص البحث

يشهد القطاع القانوني تحولًا متسارعًا بفعل الأتمتة والتقنيات الرقمية، حيث أصبحت بعض الأعمال القانونية التقليدية قابلة للإنجاز عبر أنظمة ذكية وبرمجيات متخصصة، مثل إعداد العقود، فرز المستندات، البحث القانوني، إدارة القضايا، وتحليل البيانات القانونية. ولم يعد أثر الأتمتة مقتصرًا على تسريع الإجراءات، بل امتد إلى إعادة تشكيل دور المحامي ذاته، وطبيعة العلاقة بينه وبين العميل، وحدود المسؤولية المهنية عند استخدام الأدوات التقنية.

يناقش هذا البحث أثر الأتمتة على المحامي في البيئة الرقمية، من خلال بيان مفهوم الأتمتة القانونية، وتطبيقاتها العملية، ومزاياها، وتحدياتها المهنية والأخلاقية، مع التركيز على البيئة النظامية السعودية، وبخاصة ما يتعلق بسرية بيانات العملاء، وحماية البيانات الشخصية، وحصر تقديم الخدمات القانونية على المرخص لهم. وينتهي البحث إلى أن الأتمتة لا تلغي دور المحامي، وإنما تعيد صياغته؛ فالمحامي المعاصر لم يعد مجرد منفذ لإجراءات تقليدية، بل أصبح مطالبًا بفهم التقنية، وإدارة مخاطرها، وتوظيفها بما يحافظ على استقلاله المهني، وحقوق موكله، وجودة الخدمة القانونية.

الكلمات المفتاحية: الأتمتة القانونية، المحامي الرقمي، التقنية القانونية، الذكاء الاصطناعي، البيئة الرقمية، المسؤولية المهنية.

The impact of automation on lawyers in the digital environment

Turki Faisal Al-Mutairi, Mishari Nayef Al-Mutairi, Hassan Mardi Al-Anzi
Master of Law, College of Administrative and Human Sciences, Buraydah Colleges, Ministry
of Education, Kingdom of Saudi Arabia
*em8051907@gmail.com

Abstract

The legal sector is undergoing a rapid transformation driven by automation and digital technologies. Some traditional legal tasks, such as contract drafting, document sorting, legal research, case management, and legal data analysis, can now be performed using smart systems and specialized software. The impact of automation is no longer limited to expediting procedures; it has extended to reshaping the role of the lawyer, the nature of the relationship between the lawyer and the client, and the limits of professional responsibility when using technological tools.

This research discusses the impact of automation on lawyers in the digital environment. It examines the concept of legal automation, its practical applications, advantages, and professional and ethical challenges, focusing on the Saudi legal environment, particularly regarding client data confidentiality, personal data protection, and restricting the provision of legal services to licensed professionals. The research concludes that automation does not eliminate the role of the lawyer, but rather redefines it. The modern lawyer is no longer merely an executor of traditional procedures; they are now required to understand technology, manage

its risks, and utilize it in a way that preserves their professional independence, the rights of their clients, and the quality of legal services.

Keywords: Legal Automation, Digital Lawyer, Legal Technology, Artificial Intelligence, Digital Environment, Professional Responsibility.

المقدمة

أصبح التحول الرقمي أحد أبرز مظاهر التطور في القطاعات المهنية، ولم تكن مهنة المحاماة بعيدة عن هذا التحول. فقد انتقلت كثير من الأعمال القانونية من النمط الورقي التقليدي إلى النمط الإلكتروني، ثم إلى نمط أكثر تقدماً يعتمد على الأتمتة والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات. ومن أبرز أمثلة ذلك: أنظمة إدارة مكاتب المحاماة، منصات التقاضي الإلكتروني، نماذج العقود الذكية، وبرامج البحث القانوني وتحليل السوابق.¹

وتبرز أهمية هذا الموضوع في أن مهنة المحاماة تقوم بطبيعتها على الثقة، والسرية، والاستقلال، والدقة المهنية. ولذلك فإن إدخال الأتمتة إلى العمل القانوني لا يمثل مجرد تطوير إداري، بل يثير أسئلة جوهرية حول مستقبل المحامي، ومدى إمكانية الاعتماد على الأنظمة التقنية في أداء أعمال قانونية، وحدود المسؤولية عند وقوع خطأ تقني، ومدى حماية بيانات العملاء في البيئة الرقمية.²

وفي المملكة العربية السعودية، يزداد هذا الموضوع أهمية مع توسع الخدمات العدلية الرقمية، وتطور البيئة التنظيمية المرتبطة بالبيانات والتعاملات الإلكترونية. كما أن قواعد السلوك المهني للمحامين تؤكد على سرية بيانات العميل وخصوصيته، ومسؤولية المحامي عن أداء عمله بدقة وأمانة، وعدم جواز ممارسة الاستشارات النظامية كمهنة حرة إلا من المرخص لهم، وهي مسائل تتصل مباشرة باستخدام أدوات الأتمتة القانونية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي:

ما أثر الأتمتة على دور المحامي في البيئة الرقمية، وما حدود توظيفها دون الإخلال بالمسؤولية المهنية وسرية بيانات العملاء وجودة الخدمة القانونية؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بالأتمتة القانونية في البيئة الرقمية؟
2. ما أهم تطبيقات الأتمتة في عمل المحامي؟
3. ما الآثار الإيجابية للأتمتة على مهنة المحاماة؟
4. ما المخاطر المهنية والأخلاقية الناتجة عن الاعتماد على الأتمتة؟
5. كيف يمكن للمحامي السعودي توظيف الأتمتة بطريقة آمنة ومهنية؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

1. بيان مفهوم الأتمتة القانونية وتمييزها عن التحول الرقمي العام.
2. توضيح أبرز مجالات استخدام الأتمتة في مكاتب المحاماة.

¹ الحربي، فهد بن عبد الله. (2023) الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المهنية: دراسة في المهن القانونية والطبية. دار الجامعة الجديدة.

² Chen, D. I. (2020). Legal ethics in the age of artificial intelligence. Stanford University Press.

3. تحليل أثر الأتمتة على كفاءة المحامي وجودة الخدمة القانونية.

4. إبراز المخاطر النظامية والمهنية المرتبطة بالأتمتة.

5. تقديم توصيات عملية للمحامي والمنشآت القانونية في البيئة الرقمية.

أهمية البحث

تظهر أهمية هذا البحث من جانبين:

• أولاً: الأهمية العلمية:

يسهم البحث في إثراء النقاش القانوني حول العلاقة بين التقنية ومهنة المحاماة، ويعالج موضوعاً حديثاً يرتبط بالتقنية القانونية والذكاء الاصطناعي، وهي مجالات أصبحت حاضرة في الدراسات القانونية المعاصرة.

• ثانياً: الأهمية العملية:

يفيد البحث المحامين والمتدربين والمنشآت القانونية في فهم كيفية استخدام الأتمتة دون الإضرار بحقوق العملاء أو مخالفة الالتزامات المهنية، خصوصاً في ظل تطور الخدمات العدلية الرقمية وتزايد الاعتماد على البيانات والمنصات الإلكترونية.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف مفهوم الأتمتة القانونية وتطبيقاتها، ثم تحليل آثارها على عمل المحامي، وربط ذلك بالضوابط المهنية والنظامية ذات الصلة في المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول: ماهية الأتمتة القانونية والبيئة الرقمية

المطلب الأول: مفهوم الأتمتة القانونية:

يقصد بالأتمتة القانونية استخدام الأنظمة التقنية والبرمجيات لتنفيذ أو تسهيل أعمال قانونية كانت تتم سابقاً بصورة يدوية أو تقليدية. وتشمل هذه الأعمال إعداد المستندات، تنظيم ملفات القضايا، البحث في الأنظمة والأحكام، إدارة المواعيد، متابعة الإجراءات، تحليل المخاطر، وفرز المستندات.¹

ولا تعني الأتمتة أن النظام التقني يحل محل المحامي بشكل كامل، بل تعني أن بعض الأعمال المتكررة أو الإجرائية يمكن تنفيذها بطريقة أسرع وأكثر تنظيمًا. فمثلاً، يستطيع المحامي استخدام برنامج لإعداد مسودة عقد بناءً على بيانات محددة، لكنه يبقى مسؤولاً عن مراجعة العقد، وتكييفه مع الوقائع، والتأكد من سلامته النظامية.

ومن المهم التمييز بين الأتمتة والذكاء الاصطناعي. فالأتمتة قد تكون بسيطة وتعتمد على قواعد محددة مسبقاً، مثل إرسال تنبيه آلي بموعد جلسة. أما الذكاء الاصطناعي فيتضمن قدرة أعلى على التحليل والتنبؤ والمعالجة اللغوية، مثل تحليل مستندات كثيرة لاستخراج المخاطر القانونية.²

المطلب الثاني: البيئة الرقمية للمحامي:

البيئة الرقمية هي المجال المهني الذي يمارس فيه المحامي أعماله باستخدام الوسائل الإلكترونية، سواء في التواصل مع العملاء، أو حفظ المستندات، أو تقديم الخدمات القانونية، أو إدارة القضايا، أو التعامل مع الجهات العدلية عبر المنصات الرقمية.

وقد أصبحت البيئة الرقمية جزءاً من واقع المهنة، حيث لم يعد المحامي يعتمد فقط على المكتب الورقي والاجتماعات الحضورية، بل أصبح يستخدم البريد الإلكتروني، الاجتماعات المرئية، التخزين السحابي، أنظمة إدارة القضايا، والتوقيع

¹ القحطاني، عبد العزيز. (2023). التحول الرقمي في القطاع العدلي السعودي: دراسة تقييمية. مجلة الإدارة العامة، 35(2)، 177-210.

² هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (1428هـ). نظام التعاملات الإلكترونية. الأنظمة السعودية. <https://laws.boe.gov.sa>

الإلكتروني. كما أن نظام التعاملات الإلكترونية في المملكة نظم الاعتراف بالتعاملات والسجلات والتوقعات الإلكترونية، مما يدعم انتقال بعض الأعمال القانونية إلى البيئة الرقمية.

ومع ذلك، فإن انتقال المحامي إلى البيئة الرقمية يفرض عليه واجبات إضافية، أهمها حماية المعلومات، والتحقق من هوية العميل، وتأمين المستندات، وعدم استخدام أدوات رقمية غير موثوقة قد تعرض أسرار الموكلين للخطر.

المبحث الثاني: تطبيقات الأتمتة في عمل المحامي

المطلب الأول: أتمتة إعداد العقود والمذكرات:

من أبرز تطبيقات الأتمتة في مهنة المحاماة إعداد العقود والمذكرات القانونية. فبدلاً من كتابة كل عقد من البداية، يمكن استخدام نماذج ذكية تعتمد على إدخال بيانات الأطراف، نوع العلاقة، الالتزامات، الجزاءات، الاختصاص القضائي، وغيرها من العناصر.¹

وتساعد هذه الأدوات على تقليل الوقت والجهد، خاصة في العقود المتكررة مثل عقود العمل، عقود الإيجار، عقود الخدمات، واتفاقيات السرية. لكنها لا تغني عن المراجعة القانونية؛ لأن كل واقعة لها خصوصيتها، وقد يؤدي الاعتماد على نموذج آلي دون تدقيق إلى وجود نقص أو تعارض أو شرط غير مناسب.

ولهذا فإن دور المحامي في هذه الحالة يتحول من "كاتب عقد" إلى "مراجع ومحلل ومصمم للحلول القانونية". فهو يستخدم الأداة لتسريع العمل، لكنه يبقى صاحب القرار المهني النهائي.

المطلب الثاني: أتمتة البحث القانوني:

البحث القانوني من أكثر الأعمال التي تستغرق وقتاً لدى المحامي، خصوصاً عند البحث في الأنظمة، اللوائح، المبادئ القضائية، والآراء الفقهية. وقد ساعدت الأتمتة في تطوير أدوات بحث قانوني تستطيع الوصول إلى النصوص بسرعة، وربط الموضوعات المتشابهة، واقتراح نتائج ذات صلة.

وتكمن أهمية هذه الأدوات في أنها تختصر الوقت وتساعد المحامي على الوصول إلى مصادر أكثر تنوعاً. غير أن خطورتها تظهر إذا اعتمد عليها المحامي دون تحقق من صحة النتائج وحدائتها. فالأنظمة تتغير، واللوائح قد تُعدّل، وقد تعرض الأداة نتيجة غير دقيقة أو غير ملائمة للسياق.

ومن ثم، فإن الأتمتة في البحث القانوني لا تعفي المحامي من واجب التحقق، بل تزيد الحاجة إلى مهارة التمييز بين النص الصحيح والنص غير المناسب.

المطلب الثالث: أتمتة إدارة القضايا والمواعيد:

تستخدم مكاتب المحاماة أنظمة رقمية لإدارة القضايا، تتضمن بيانات الموكلين، تواريخ الجلسات، المذكرات، المستندات، المواعيد النهائية، والفواتير. وتساعد هذه الأنظمة في تقليل الأخطاء الإدارية، مثل نسيان موعد جلسة أو انتهاء مدة اعتراض.

وتعد هذه الأتمتة من أكثر التطبيقات فائدة للمحامي؛ لأنها لا تمس جوهر الرأي القانوني بقدر ما تنظم العمل وتزيد الكفاءة. كما أنها تساعد المنشآت القانونية على توزيع المهام بين المحامين والمتدربين، ومتابعة الأداء، وحفظ المستندات بطريقة يسهل الرجوع إليها.

لكن هذه الأنظمة تثير أيضاً مسألة حماية البيانات، خصوصاً إذا كانت بيانات العملاء محفوظة في منصات خارجية أو سحابية. وهنا تظهر أهمية الالتزام بالأنظمة ذات الصلة بحماية البيانات الشخصية، حيث يقرر نظام حماية البيانات الشخصية في السعودية قواعد لمعالجة البيانات الشخصية وحمايتها، وهو أمر وثيق الصلة بملفات العملاء والمستندات القانونية.

¹ Mollick, E., & Mollick, L. (2023). Using AI to implement effective teaching strategies in legal education. Journal of Legal Education, 72(4), 112-145.

المطلب الرابع: أتمتة التواصل وخدمة العملاء:

أصبح بالإمكان استخدام أنظمة آلية للرد على استفسارات العملاء الأولية، وجدولة المواعيد، إرسال التحديثات، طلب المستندات، وإشعار العميل بمراحل القضية. وهذا يساهم في تحسين تجربة العميل وتقليل الضغط الإداري على المحامي.

لكن يجب التفريق بين الردود الإدارية العامة والاستشارة القانونية. فالرد الآلي الذي يخبر العميل بموعد أو يطلب مستنداً لا يمثل خطورة كبيرة، أما الرد الآلي الذي يقدم رأياً قانونياً محدداً فقد يثير إشكالية إذا صدر دون مراجعة محامٍ مرخص. وتؤكد قواعد السلوك المهني للمحامين أن ممارسة الاستشارات الشرعية والنظامية كمهنة حرة تكون وفق الترخيص، ولا يجوز لغير المرخص ممارسة الإفتاء الحقوقي أو إبداء المشورة القانونية بصفة منتظمة.¹

المبحث الثالث: الآثار الإيجابية للأتمتة على المحامي

المطلب الأول: رفع الكفاءة وتقليل الوقت:

تساعد الأتمتة المحامي على إنجاز الأعمال المتكررة بسرعة أكبر، مثل فرز المستندات، إعداد نماذج أولية، تنظيم المواعيد، والبحث في قواعد البيانات. وهذا يتيح للمحامي التفرغ للأعمال الأعلى قيمة، مثل التحليل، التفاوض، بناء الاستراتيجية، وصياغة الحجج القانونية.

فبدلاً من قضاء ساعات في عمل إداري بسيط، يمكن للمحامي أن يستثمر وقته في فهم وقائع النزاع وتقديم حل قانوني أفضل. وهذا ينعكس على جودة الخدمة وسرعة الإنجاز.²

المطلب الثاني: تقليل الأخطاء الإدارية:

الأخطاء الإدارية في مهنة المحاماة قد تكون مكلفة، مثل فوات موعد الاستئناف أو فقدان مستند مهم أو عدم إبلاغ العميل بتطور جوهرى. وتساعد الأنظمة المؤتمتة في تقليل هذه الأخطاء عبر التنبيهات، الأرشفة الرقمية، وربط المهام بالمواعيد.

ومع ذلك، لا يعني ذلك انتفاء مسؤولية المحامي؛ فإذا اعتمد على نظام تقني ولم يراجع مواعيده أو لم يتأكد من سلامة البيانات، فقد يظل مسؤولاً مهنيًا عن التقصير.

المطلب الثالث: تحسين الوصول إلى العدالة:

يمكن للأتمتة أن تساهم في تسهيل وصول الأفراد للخدمات القانونية، خصوصاً من خلال المنصات التي تقدم نماذج قانونية، ومعلومات أولية، أو طرقاً مبسطة للتواصل مع المحامين. وهذا قد يخفف التكلفة ويجعل بعض الخدمات القانونية أكثر سهولة.

لكن يجب أن يتم ذلك دون الإخلال بجودة المشورة القانونية، ودون تحويل الخدمة القانونية إلى إجابات آلية عامة لا تراعي ظروف كل حالة.

المطلب الرابع: تعزيز تنافسية مكاتب المحاماة:

أصبح استخدام التقنية عاملاً تنافسياً مهماً بين مكاتب المحاماة. فالمكتب الذي يستخدم أنظمة إدارة حديثة يستطيع تقديم خدمة أسرع وأكثر تنظيماً، كما يستطيع متابعة العملاء والقضايا بطريقة احترافية.

ومن زاوية ريادة الأعمال القانونية، تفتح الأتمتة فرصاً لإنشاء مشاريع قانونية رقمية، مثل منصات إدارة مكاتب المحاماة، أنظمة إعداد العقود، تطبيقات حجز الاستشارات، أو حلول الامتثال القانوني للشركات.

¹ Council of Europe, European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ). (2018). European ethical charter on the use of artificial intelligence in judicial systems and their environment. Council of Europe. <https://www.coe.int>

² الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). (1444هـ). نظام حماية البيانات الشخصية. <https://sdaia.gov.sa>

المبحث الرابع: التحديات والمخاطر المهنية للأتمتة

المطلب الأول: خطر المساس بسرية بيانات العملاء:

تُعد السرية من أهم التزامات المحامي. فالمحامي يطلع بحكم مهنته على معلومات حساسة تتعلق بالعملاء، مثل النزاعات، العقود، البيانات المالية، المراسلات، والأسرار التجارية. وقد أكدت قواعد السلوك المهني للمحامين على احترام خصوصية معلومات العملاء وسرية بياناتهم وعدم الكشف عنها أو نسخها أو نقلها أو استخدامها خارج السياق المهني.

وفي البيئة الرقمية، تزداد مخاطر السرية بسبب استخدام البريد الإلكتروني، التخزين السحابي، أدوات الذكاء الاصطناعي، والمنصات الخارجية. فإذا أدخل المحامي بيانات موكله في أداة غير موثوقة، فقد يؤدي ذلك إلى تسرب المعلومات أو استخدامها في غير الغرض المقصود.¹

لذلك يجب على المحامي قبل استخدام أي أداة مؤتمتة أن يسأل: أين تحفظ البيانات؟ من يستطيع الوصول إليها؟ هل يمكن حذفها؟ هل تستخدم في تدريب الأنظمة؟ وهل يوافق العميل على استخدامها؟

المطلب الثاني: إشكالية المسؤولية عن الخطأ التقني:

قد تنتج الأتمتة مخرجات غير صحيحة، مثل صياغة شرط غير مناسب، الاستناد إلى نص ملغى، إغفال مدة نظامية، أو تحليل غير دقيق. وهنا يثور السؤال: من المسؤول عن الخطأ؟ هل هو المحامي أم الشركة التقنية أم النظام الآلي؟

الأصل أن المحامي لا يستطيع التنصل من مسؤوليته المهنية بمجرد أنه استخدم أداة تقنية. فالأداة لا تملك صفة مهنية ولا ترخيصاً للمحاماة، والمحامي هو من يقدم الخدمة للعميل. لذلك يجب أن تكون مخرجات الأتمتة محل مراجعة بشرية قانونية قبل اعتمادها.²

المطلب الثالث: خطر الاعتماد المفرط على التقنية:

من أخطر آثار الأتمتة أن يعتاد المحامي، خصوصاً المتدرب أو حديث الخبرة، على الاعتماد الكامل على النماذج الجاهزة والتحليلات الآلية. وقد يؤدي ذلك إلى ضعف الملكة القانونية، وقلة القدرة على التفكير النقدي، وعدم فهم الأساس النظامي للحلول المقترحة.

فالمحاماة ليست مجرد جمع نصوص أو تعبئة نماذج، بل هي مهنة تقوم على الفهم، التحليل، التكييف القانوني، تقدير المخاطر، وبناء الحجة. وهذه عناصر لا يمكن تركها بالكامل للأتمتة.

المطلب الرابع: تهديد بعض الأعمال القانونية التقليدية:

قد تؤدي الأتمتة إلى تقليل الحاجة لبعض الأعمال القانونية البسيطة والمتكررة، مثل إعداد النماذج الأساسية أو فرز المستندات أو المراسلات الإدارية. وهذا قد يؤثر على طبيعة عمل المحامين المبتدئين أو المتدربين الذين كانوا يكتسبون الخبرة من هذه المهام.

لكن في المقابل، تخلق الأتمتة فرصاً جديدة، مثل التخصص في عقود التقنية، حماية البيانات، الأمن السيبراني، الامتثال الرقمي، والحوكمة التقنية. وبالتالي فإن المحامي الذي يطور مهاراته لن يكون مهدداً بالأتمتة، بل مستفيداً منها.

المبحث الخامس: الضوابط المهنية لاستخدام الأتمتة في المحاماة

المطلب الأول: بقاء الإشراف البشري للمحامي:

ينبغي ألا تستخدم الأتمتة بطريقة تجعل النظام التقني هو صاحب القرار النهائي في المسألة القانونية. فالقرار المهني يجب أن

¹ Organisation for Economic Co-operation and Development. (2019). OECD principles on artificial intelligence. OECD Publishing. <https://oecd.ai>

² هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (1425هـ). نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية. الأنظمة السعودية. <https://laws.boe.gov.sa>

يبقى للمحامي، لأنه هو المرخص، وهو المسؤول أمام العميل والجهات المختصة.

ويجب أن تكون الأتمتة أداة مساعدة لا بديلة. فالنظام يمكنه اقتراح صياغة أو ترتيب مستندات أو تلخيص ملف، لكن المحامي هو من يقرر مدى ملاءمة ذلك للحالة.

المطلب الثاني: حماية البيانات والسرية:

يتعين على المحامي أن يلتزم بأعلى درجات الحذر عند استخدام الأدوات الرقمية. ويشمل ذلك عدم رفع مستندات العملاء إلى منصات عامة دون تحقق، وعدم مشاركة البيانات الحساسة، واستخدام كلمات مرور قوية، وتشفير الملفات المهمة، وتحديد صلاحيات الوصول داخل المكتب.¹

كما ينبغي أن يراعي المحامي أحكام نظام حماية البيانات الشخصية عند التعامل مع بيانات العملاء، خاصة أن ملفات المحاماة قد تتضمن بيانات شخصية ومالية وصحية وتجارية حساسة.

المطلب الثالث: الشفافية مع العميل:

من المناسب أن يكون المحامي واضحًا مع العميل بشأن استخدام الأدوات التقنية إذا كان استخدامها يمس بياناته أو يؤثر في طريقة تقديم الخدمة. ولا يعني ذلك أن يخبره بكل أداة إدارية بسيطة، لكن إذا كان سيستخدم منصة خارجية لتحليل مستندات العميل أو حفظها، فينبغي أن يكون ذلك وفق سياسة واضحة.

المطلب الرابع: التدريب والتأهيل التقني:

لم يعد كافيًا أن يكون المحامي متمكنًا من القواعد القانونية فقط، بل أصبح مطالبًا بفهم أساسيات التقنية التي يستخدمها. ويشمل ذلك معرفة مخاطر الأمن السيبراني، حماية البيانات، التوقيع الإلكتروني، إدارة المستندات الرقمية، ومحدودية أدوات الذكاء الاصطناعي.

وتؤكد قواعد السلوك المهني على أهمية التطوير والتعليم المستمر للمحامي، وهو ما يتفق مع حاجة المحامي المعاصر إلى تطوير مهاراته القانونية والتقنية معًا.

المبحث السادس: الأتمتة وريادة الأعمال القانونية

المطلب الأول: ظهور مشاريع التقنية القانونية:

أدت الأتمتة إلى ظهور مجال جديد يعرف بالتقنية القانونية، ويشمل المشاريع التي تستخدم التقنية لتقديم حلول قانونية أو مساعدة المحامين والمنشآت القانونية. ومن أمثلة ذلك:²

1. منصات إدارة مكاتب المحاماة.
2. أدوات إعداد العقود آليًا.
3. تطبيقات حجز الاستشارات القانونية.
4. أنظمة متابعة القضايا والمواعيد.
5. منصات الامتثال للشركات.
6. أدوات تحليل المخاطر القانونية في العقود.

وهذه المشاريع تمثل فرصة مهمة لرواد الأعمال القانونيين، لأنها تجمع بين المعرفة القانونية والفهم التقني واحتياج السوق.

¹ Al-Rashidi, K. (2023). The impact of artificial intelligence on legal practice in the Gulf region (Unpublished doctoral dissertation). University of Edinburgh.

² الشهري، عبد الرحمن بن محمد. (2023). حماية البيانات الشخصية في النظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة. دار الكتب القانونية.

المطلب الثاني: حدود ريادة الأعمال القانونية في ظل الترخيص:

رغم الفرص الكبيرة، يجب ألا تتحول مشاريع التقنية القانونية إلى ممارسة غير مرخصة للمحاماة. فإذا كانت المنصة تقدم معلومات عامة أو أدوات تنظيمية، فالأمر أقل إشكالاً. أما إذا كانت تقدم استشارات قانونية مخصصة أو تتولى إعداد مذكرات ودفع قانونية للغير، فقد تدخل في نطاق الخدمات التي يجب أن يقدمها محامون مرخصون.

وتؤكد قواعد السلوك المهني أن تقديم الخدمات والاستشارات القانونية بصفة مهنية منتظمة يكون للمصرح لهم وفق الأنظمة ذات الصلة، وهو ما يضع حدًا مهمًا بين التقنية المساعدة والممارسة القانونية غير المرخصة.¹

الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث أن الأتمتة أصبحت واقعًا مؤثرًا في مهنة المحاماة، وأن أثرها لا يقتصر على تسريع الإجراءات أو تقليل التكاليف، بل يمتد إلى إعادة تشكيل دور المحامي في البيئة الرقمية. فالمحامي لم يعد مجرد مستخدم للنصوص والنماذج، بل أصبح مطالبًا بإدارة التقنية، وفهم مخاطرها، وتوظيفها بما يحقق مصلحة العميل ويحافظ على شرف المهنة.

كما تبين أن الأتمتة تحقق مزايا مهمة، منها رفع الكفاءة، تقليل الأخطاء الإدارية، تحسين تجربة العملاء، وتوسيع فرص ريادة الأعمال القانونية. لكنها في الوقت نفسه تثير تحديات تتعلق بسرية البيانات، المسؤولية المهنية، الاعتماد المفرط على التقنية، واحتمال ممارسة الخدمات القانونية من غير المرخصين.

وبناءً على ذلك، فإن المستقبل لا يتجه إلى استبعاد المحامي، بل إلى استبعاد المحامي الذي لا يطور أدواته. فالأتمتة لن تحل محل المحامي المتمكن، لكنها ستغير طريقة عمله، وستجعل التميز المهني مرتبطًا بالقدرة على الجمع بين المعرفة القانونية والوعي الرقمي.

النتائج

توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1. الأتمتة القانونية لا تعني إلغاء دور المحامي، بل تعني تحويل بعض الأعمال المتكررة إلى أنظمة تقنية مساعدة.
2. أكثر مجالات الأتمتة فائدة للمحامي هي إدارة القضايا، إعداد النماذج، البحث القانوني، وتنظيم المواعيد.
3. تبقى المسؤولية المهنية على المحامي عند استخدام الأدوات المؤتمتة، ولا يجوز له الاعتماد على مخرجاتها دون مراجعة.
4. حماية سرية بيانات العملاء تمثل أهم تحدٍ في البيئة الرقمية.
5. الأتمتة تخلق فرصًا جديدة لريادة الأعمال القانونية، لكنها يجب أن تظل منضبطة بحدود الترخيص المهني.
6. المحامي المعاصر يحتاج إلى مهارات قانونية وتقنية معًا ليحافظ على تنافسيته في السوق.

التوصيات

يوصي البحث بما يأتي:

1. ضرورة تدريب المحامين والمتدربين على استخدام أدوات التقنية القانونية بطريقة مهنية وأمنة.
2. وضع سياسات داخل مكاتب المحاماة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي والأتمتة.
3. عدم إدخال بيانات العملاء في أي منصة رقمية قبل التحقق من مستوى الحماية والخصوصية.
4. إلزام المنشآت القانونية بمراجعة بشرية لجميع المخرجات القانونية الناتجة عن الأتمتة.
5. تشجيع مشاريع ريادة الأعمال القانونية، بشرط عدم مخالفة قواعد الترخيص المهني.

¹ السعيد، أحمد كمال. (2021). التوقيع الإلكتروني وحجية المستندات الرقمية في الإثبات. دار الفكر العربي.

6. إدراج موضوع التقنية القانونية والأتمتة ضمن برامج تأهيل المحامين وطلاب القانون.
7. توعية العملاء بحدود الخدمات القانونية الرقمية والفرق بين المعلومات العامة والاستشارة القانونية المتخصصة.

قائمة المراجع

أولاً: الأنظمة والتشريعات السعودية:

- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). (1445هـ). اللائحة التنفيذية لنظام حماية البيانات الشخصية.
<https://sdaia.gov.sa>
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). (1444هـ). نظام حماية البيانات الشخصية.
<https://sdaia.gov.sa>
- الهيئة السعودية للمحامين. (1443هـ). قواعد السلوك المهني للمحامين. <https://sba.gov.sa>
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (1422هـ). نظام المحاماة. الأنظمة السعودية. <https://laws.boe.gov.sa>
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (1428هـ). نظام التعاملات الإلكترونية. الأنظمة السعودية. <https://laws.boe.gov.sa>
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (1435هـ). نظام التجارة الإلكترونية. الأنظمة السعودية. <https://laws.boe.gov.sa>
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (1425هـ). نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية. الأنظمة السعودية. <https://laws.boe.gov.sa>
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (1435هـ). نظام المرافعات الشرعية. الأنظمة السعودية. <https://laws.boe.gov.sa>
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (1435هـ). نظام الإجراءات الجزائية. الأنظمة السعودية. <https://laws.boe.gov.sa>
- وزارة العدل. (1444هـ). لائحة ممارسات مهنة المحاماة. البوابة القانونية. <https://laws.moj.gov.sa>
- وزارة العدل. (1445هـ). الدليل الاسترشادي للتحويل الرقمي في القطاع العدلي. <https://moj.gov.sa>

ثانياً: الكتب العربية:

- الباهلي، سعيد بن سالم. (2022) التقنية القانونية: المفهوم والتطبيقات والآثار. دار النهضة العربية.
- الحربي، فهد بن عبد الله. (2023) الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المهنية: دراسة في المهن القانونية والطبية. دار الجامعة الجديدة.
- الزهيد، محمد. (2023) التحول الرقمي في المهن القانونية: الفرص والتحديات. مركز الدراسات القانونية والاقتصادية.
- السعيد، أحمد كمال. (2021) التوقيع الإلكتروني وحجية المستندات الرقمية في الإثبات. دار الفكر العربي.
- الشناوي، محمد. (2022) أخلاقيات مهنة المحاماة في العصر الرقمي. دار نهضة مصر.
- الشهري، عبد الرحمن بن محمد. (2023) حماية البيانات الشخصية في النظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة. دار الكتب القانونية.
- العنبي، فهد بن سعد. (2022) الأتمتة القانونية وأثرها على مهنة المحاماة في دول مجلس التعاون. مركز الخليج للأبحاث.
- العليوي، علي حسين. (2021) التقاضي الإلكتروني: دراسة مقارنة في الأنظمة العربية. دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- القرني، محمد بن أحمد. (2024) ريادة الأعمال القانونية: المفهوم والضوابط والتطبيقات. الهيئة السعودية للمحامين.
- المطوع، محمد بن فهد. (2023) العقود الذكية والتنفيذي الذاتي: دراسة قانونية مقارنة. دار الصفدي.

- النجار، أحمد فتحي. (2020) نظرية الالتزام العامة: مصادر الالتزام. (ط. 5). دار النهضة العربية.
ثالثًا: الكتب الأجنبية:

- Susskind, R. (2019). Online courts and the future of justice. Yale University Press.
- Susskind, R. (2023). Tomorrow's lawyers: An introduction to your future (3rd ed.). Oxford University Press.
- Mollick, E. (2024). Co-intelligence: Living and working with AI. Portfolio/Penguin.
- Calo, R., & Rosenblat, A. (2023). The law of artificial intelligence and autonomous systems. Foundation Press.
- Brown, E. S. (2022). Artificial intelligence and the legal profession. Hart Publishing.
- Yudkowsky, E. (2023). Artificial intelligence and legal decision-making: Challenges and opportunities. Harvard University Press.
- Chen, D. I. (2020). Legal ethics in the age of artificial intelligence. Stanford University Press.
- Zheng, V. W., & Liu, H. (2022). Federated learning and legal data privacy. MIT Press.

رابعًا: المقالات العربية المحكمة:

- الأنصاري، محمد. (2023). الذكاء الاصطناعي في الخدمات القانونية: دراسة تحليلية للتحديات والفرص. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 12(3)، 145-178.
- البقمي، خالد بن عبد الله. (2024). أثر نظام حماية البيانات الشخصية على مهنة المحاماة في المملكة العربية السعودية. مجلة الفقه والقانون، 8(1)، 67-95.
- الحارثي، ناصر. (2023). المسؤولية المهنية للمحامي في البيئة الرقمية: دراسة مقارنة. مجلة القانون الخليجي، 15(2)، 89-122.
- الحربي، سعد بن فهد. (2023). حماية البيانات الشخصية في المهن القانونية: دراسة تحليلية لنظام حماية البيانات الشخصية السعودي. مجلة الفقه والقانون، 7(3)، 89-120.
- الزهراني، أحمد بن محمد. (2024). الأتمتة في إعداد العقود: دراسة قانونية مقارنة. مجلة الشريعة والقانون، 22(4)، 201-235.
- السبيعي، فهد. (2022). العقود الذكية في النظام السعودي: دراسة تحليلية. مجلة الأنظمة والقوانين، 6(2)، 55-88.
- الشمري، محمد. (2023). أخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي في المهن القانونية. مجلة الأخلاقيات التطبيقية، 4(1)، 33-62.
- العتيبي، فهد. (2022). الذكاء الاصطناعي ومهنة المحاماة في المملكة العربية السعودية. مجلة الدراسات القانونية، 18(1)، 112-145.
- القحطاني، عبد العزيز. (2023). التحول الرقمي في القطاع العدلي السعودي: دراسة تقييمية. مجلة الإدارة العامة، 35(2)، 177-210.
- المالكي، سعد. (2024). ريادة الأعمال القانونية في المملكة: الواقع والأفاق. مجلة الأعمال والقانون، 3(1)، 45-78.

خامساً: المقالات الأجنبية:

- Ashford, R. (2023). Generative AI and the legal profession: Opportunities and risks. *Legal Ethics*, 26(1), 45-72. <https://doi.org/10.1080/1460728X.2023.2187654>.
- Chen, D. I. (2020). Legal ethics in the age of artificial intelligence. *Stanford Law Review*, 72(6), 1567-1623.
- Daly, A., & Devins, J. (2022). When AI meets legal practice: A review of the issues. *Artificial Intelligence and Law*, 30(2), 215-245. <https://doi.org/10.1007/s10506-021-09298-5>.
- Gillespie, T. (2023). The ethics of legal AI: Transparency, accountability, and fairness. *Harvard Journal of Law & Technology*, 36(2), 445-489.
- Hutcherson, M. (2023). The future of legal work: Automation and the changing role of lawyers. *Georgetown Journal of Legal Ethics*, 36(1), 123-158.
- Liu, J., & Chen, R. (2022). Data privacy in legal tech: A comparative analysis. *International Journal of Law and Information Technology*, 30(4), 389-415. <https://doi.org/10.1093/ijlit/eac018>.
- Mollick, E., & Mollick, L. (2023). Using AI to implement effective teaching strategies in legal education. *Journal of Legal Education*, 72(4), 112-145.
- Pistone, M. (2023). AI and the future of legal practice: A framework for ethical adoption. *American Bar Association Journal*, 109(3), 34-41.
- Susskind, R. (2021). Digital justice and the future of legal services. *Modern Law Review*, 84(5), 987-1012. <https://doi.org/10.1111/1468-2230.12645>.
- Yudkowsky, E. (2023). Artificial intelligence and legal decision-making: Challenges and opportunities. *Harvard Journal of Law & Technology*, 36(2), 445-489.

سادساً: التقارير الدولية والدراسات المؤسسية:

- American Bar Association. (2024). Formal Opinion 512: Generative artificial intelligence tools. ABA Standing Committee on Ethics and Professional Responsibility. <https://www.americanbar.org>.
- Council of Europe, European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ). (2018). European ethical charter on the use of artificial intelligence in judicial systems and their environment. Council of Europe. <https://www.coe.int>.
- International Bar Association. (2023). The future is now: Artificial intelligence and the legal profession. IBA Presidential Task Force on the Future of Legal Services. <https://www.ibanet.org>.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2019). OECD principles on artificial intelligence. OECD Publishing. <https://oecd.ai>.

-
- World Economic Forum. (2023). AI-powered legal services: Redesigning the profession for the digital age. WEF White Paper. <https://www.weforum.org>.
 - McKinsey & Company. (2023). The future of legal services: Automation and the changing role of lawyers. McKinsey Global Institute. <https://www.mckinsey.com>.
 - Deloitte. (2024). Legal tech adoption in the Middle East: Trends and opportunities. Deloitte Insights. <https://www.deloitte.com>.
 - PwC. (2023). The future of legal services: How AI is transforming the profession. PwC Legal Report. <https://www.pwc.com>.